قصور الحكم المهني لمراجع الحسابات وترشيده باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية والمنطق الضبابي
دراسة تحليلية في الجمهورية اليمنية

محمد سيف قحطان
عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة والمراجعة
بكلية العلوم الإدارية – جامعة تعز
الجمهورية اليمنية

ملخص أطروحة الدكتوراه

تُعَدّ مهنة المراجعة من المهن التي تعتمد بشكلٍ كبير على ممارسة الحكم المهني، فجميع المراجعين يمارسون الحكم المهني عند قيامهم بأية عملية مراجعة، كحق مرتبط بالظروف العملية التي يواجهونها في كل حالة على حده، على اعتبار أن وضع أية إجراءات معيارية لممارسة تلك الأحكام هو أمر محكوم عليه بالفشل كما هو متفق عليه بين أهل المهنة، ولكن المشكلة تتمحور في اعتماد المراجعين على تقديرهم الشخصي بصفة أساسية عند ممارسه تلك الأحكام، رغم ما تتعرض له من انتقادات كعدم تطابق أحكامهم عندما توكل إليهم المهام نفسها، ومن ثم افتقارها للإجماع، وذلك يعني عدم جودة تلك الأحكام، وربما تعرض بعضهم للمسألة القانونية، نتيجة تضرر مستخدمي القوائم المالية. ولأن المحددات التي تقلل من جودة الأحكام التي يتوصل إليها المراجعون ترتبط بعدم كفاية معرفتهم، أو قدرتهم على معالجة هذه المعرفة من خلال العملية الذهنية التي يقومون بها (التقدير الشخصي)، أو الاثنين معًا، فإن الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة هي ترشيد تلك الأحكام من خلال الاستفادة مما أتاحته تكنولوجيا المعلومات من أساليب قادرة على محاكاة مخ مراجع حسابات يمتلك معرفة تامة وقدرة كاملة للتوصل إلى أحكام تتسم بالجودة.

تركزت أهداف الدراسة في التعرف على قصور الأحكام المهنية التي يمارسها مراجعو الحسابات في اليمن، ومحاولة ترشيدها باستخدام كلٍّ من الشبكات العصبية الاصطناعية والمنطق الضبابي. ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول منها مقدمة الدراسة والدراسات السابقة، وتضمن الفصل الثاني عرضًا تفصيليًا وتحليليًا لطبيعة الحكم المهني في المراجعة، ومحدداته، وأوجه قصوره، وفي الفصل الثالث تم عرض الإطار الفكري للشبكات العصبية الاصطناعية والمنطق الضبابي وكيفية توظيفهما لترشيد الحكم المهني لمراجع الحسابات، وخُصص الفصل الرابع للتعرف على المنهجية التي يتبعها ممارسو مهنة المراجعة في اليمن لممارسة أحكامهم المهنية، والتعرف على مدى تعرضها للقصور، وذلك من خلال قائمة استقصاء تضمنت مجموعة من الأسئلة في شكل تجارب ميدانية، وزعت على عينة من المراجعين، وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة هذه القائمة باستخدام الأساليب الإحصائية ومن خلال برنامج (SPSS)، وفي الفصل الخامس تم استخدام الشبكات العصبية للحكم على معقولية أرصدة بنود قائمة الدخل، وقد اختار الباحث بيانات البنك اليمني للإنشاء والتعمير لتنفيذ هذه المهمة، كما تم استخدام المنطق الضبابي لتقييم جوهرية التحريفات المكتشفة في حالة افتراضية وردت ضمن التجارب الميدانية في قائمة الاستقصاء، وتم استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية لاستخلاص مدلولات الفرق بين الحكم باستخدام المنطق الضبابي وأحكام المراجعين المشاركين بالدراسة بشأن تقييم جوهرية تلك التحريفات.